صلة الفلسفة بالنحو عند ابن رشد

د. خميس علي محمد العبيدي
عضو هيئة تدريس جامعة بنغازي- الجماهيرية الليبية
كلية الآداب، قسم الفلسفة

تنشد هذه الورقة:

التعرف على الاقتراضات القيمية التي تكمن وراء دراسة ابن رشد[*] للنحو بوصفه جزءًا من الظاهرة اللغوية، وصلته بالفلسفة وبخاصة المنطق، كما ننقد رفق ذلك أيضًا: موقفه من هذه الصلة، وذلك من خلال المنطلق الذي سار عليه، هل هو فلسفي أم نحوي؟ أم أن الطابع الجدلي هو ما يعكس موقفه من أي الصلة.

الجدير بالذكر: إن ابن رشد قد درس النحو، وكان في دراسته واعيًا بمفهومه والهدف من تعلمه، وكان مدركًا لطبيعة المنطق والغرض من دراسته، وفق ذلك يمكن القول إن القضية المحورية في هذا البحث دراسة الموقف الرشدي في توظيف كل طرف في فهم الآخر.

كما يحتوي البحث على النقطتين الآتيتين:

١- التحليل المنطقي للغة.

٢- الخاصية المنطقية للغة.

يعقب ذلك أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها في هذا البحث.

أولاً: التحليل المنطقي للغة:

بادئ ذي بدأ ينقسم الكلام وفق ابن رشد إلى ثلاثة أقسام: اسم، وكلمة (فعل)، وأداة (حرف).

تعريف الاسم:

فالاسم: «لفظ دال بتواطؤ على معنى مجرد من الزمان من غير أن يدل على جزء من أجزائه - إذا أفرد- على جزء من ذلك المعنى، سواء كان الاسم المفرد بسيطًا مثل زيد أو عمرو، أو مركبًا مثل عبد الملك الذي هو اسم لرجل»[١].

وهو ما نجده عند أرسطو حيث يقول: «فالاسم هو لفظة دالة يتواطؤ، مجردة من الزمان، وليس واحدًا من أجزائها دالاً على انفراده»[٢].

وعند الفارابي أيضًا يقول: «الاسم لفظ دال على معنى مفرد، يمكن أن يفهم بنفسه وحده، من غير أن يدل ببنيته، لا بالعرض، على الزمان المحصل فيه ذلك المعنى»[٣].

وفق ذلك فإن محددات كلمة ما كونها اسمًا يقتضي ثلاثة شروط:

أولها: لابد أن يتم التواطؤ عليها.

ثانيها: لابد أن تكون مجردة من الزمان.

ثالثها: عدم دلالة جزء من أجزائها على معنى بذاته.

وهذا الشرط الأخير ينسحب على الأسماء البسيطة والمركبة، فاسم زيد لا يدل جزء منه على معناه، وكذلك عبد الملك إذا جُزِيء إلى عبد أو ملك، فإن كل جزء منهما لا يدل بذاته على المقصود من الاسم المركب، أي عبد الملك.

ولكن مع ذلك فإن الاسم المركب قد يدل بالعَرَض على حالة ما إذا جزيء؛ فيدل الملك مثلاً إذا جزيء إلى عبد، فقد يدل على أن المشار إليه هو عبد بالفعل لملك ما، وأن الملك قد يدل على مالك لذلك العبد.

وينقسم الاسم إلى ثلاثة أقسام:

أولها: إلى بسيط ومركب، وقد سبق توضيحهما.

وثانيها: إلى محصل وغير محصل.

فالمحصل هو «الاسم الدال على الملكات[٤]».

مثل قولنا: إنسان وفرس.

وأما غير المحصل فيقصد به «فهو الاسم الذي يركب من أمام الكلمة وحرف "لا"»[٥].

مثل قولنا: لا إنسان، ولا حيوان.

ووفق ذلك فالاسم المحصل هو اسم عام مطلق يدل على معنى عام، في حين أن الاسم غير المحصل هو اسم ما لا يدل على معنى مطلق كونه مقرونًا بحرف السلب.

وثالثها: الاسم المصرف وغير المصرف.

فالاسم المصرف هو ما يقبل حركات الإعراب "رفعًا ونصبًا وجرّا"، ويطلق عليه ابن رشد الاسم المائل.

أما الاسم غير المصرف فهو ما لا يقبل إلا حركة الرفع، ويطلق عليه ابن رشد مصطلح الاسم المستقيم، وهو ما يكون قابلاً للتصديق أو التكذيب في حال اقترانه بغيره، ومثال ذلك: (زيد كان أو زيد وجد)[٦].

تعريف الكلمة (الفعل):

وأما القسم الثاني من أقسام الكلام فهو الكلمة (الفعل) فيعرفه ابن رشد بقوله: «لفظ دال على معنى وله زمان، ذلك المعنى المحمل بأحد الأزمان الثلاثة التي هي الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل، وليس واحدًا من أجزائه يدل أيضًا على انفراده، وذلك بالذات»[٧].

وفق ذلك فالكلمة أي الفعل شأنه شأن الاسم لفظة دالة على معنى، ولا يصح أن يدل جزءٌ من أجزائها على معناها المراد، وإنما الاختلاف يكون بدلالة الكلمة على الزمان المحصل: ماض، وحاضر، ومستقبل.

وهو ما نجده عند أرسطو إذ يقول: «وأما الكلمة فهي ما يدل – على ما تدل عليه– على زمان، وليس واحدًا من أجزائه يدل على انفراده، وهي أبدًا دليل ما يقال على غيرها»[٨].

ونجده كذلك عند الفارابي حيث يقول: «والكلمة لفظ مفرد دال على معنى، يمكن أن يفهم بنفسه وحده ويدل ببنيته، لا بالعرض، على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى»[٩].

ثم من بعد ذلك يبين ابن رشد خصائص تتعلق بموقع الكلمة في الجملة؛ حيث يعدها خبرًا لا مخبرًا به، ومحمولاً، لا موضوعًا، يؤكد ذلك بقوله: «ولذلك تدل أبدًا على معنى شأنه أن يحمل على غيره، وذلك إما بأن تكون بصفتها تدل على المعنى المحمول، وعلى ارتباط المحمول بالموضوع، وذلك حيث تكون خبرًا بنفسها»[١٠].

وفق ذلك فالكلمة عند ابن رشد لا تكون في أول الجملة، ولعله في ذلك يميل إلى الاعتقاد بأن الأسماء أقوى من الأفعال، فيجعل من الكلمة جزءًا لاحقًا للاسم، ومن خلال ما تقدم فإن لها موقعين في الكلام فهي إما محمول مخبرية به كقولنا: زيد يصح. فالصحة إخبار بما صار عليه حال الاسم وهو زيد. أما الحالة الثانية لموقع الكلمة في الجملة كونها رابطًا بين موضوع ومحمول بوصفهما اسمين، كقولنا: زيد يوجد حيوانًا، فالفعل يوجد صار رابطًا بين زيد وبين كونه حيوانًا، ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن الكلمة التي هي محمول بذاتها هي التي تحمل معنىً في ذاتها، أما الكلمة التي هي رابطة بين محمولين فهي التي لا تحمل معنىً في ذاتها، وإنما معناها يظهر من وظيفتها كونها رابطًا بين اسمين»[١١].

والكلمة تنقسم إلى محصلة، وغير محصلة.

فالمحصلة هي بما دلت على المعنى الذي دل عليه الاسم المحصل أي المثبت، وعلى زمان المعنى كقولنا: زيد يصح.

وأما الكلمة غير المحصلة في التي تدل على الاسم غير المحصل وعلى زمان المعنى كقولنا: لا صح، وهذا النوع من الكلمة –كما يقول ابن رشد– «غير موجود في لسان العرب، كما كان الاسم غير المحصل غير موجود»[١٢].

ومن أقسام الكلمة أيضًا المصرفة وغير المصرفة.

فالمصرفة هي ما دلت على تعدد الزمان: ماض، وحاضر، ومستقبل، في حين أن الكلمة غير المصرفة هي ما دلت على زمان الحاضر فقط.

ويضيف ابن رشد نقطة تتعلق بمدى توظيف اللغة ومدى توجيهها للتعبير عن الذهن، حيث يقول: «الزمان الحاضر هو الزمان الذي يأخذه الذهن موجودًا بالفعل ومشارًا إليه، مثل قولنا: هذه الساعة، وهذا الوقت»[١٣].

تعريف الأداة (الحرف):

القسم الثالث من أقسام الكلام هو الأداة، حيث نجد ابن رشد يعرفها بقوله: «لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يُقرن باسم أو كلمة مثل "من" وعلى"[١٤].

وفي موضع آخر يعرف الأداة مستخدمًا مصطلح حرف عوضًا عنها: «لفظ يدل على النسب التي تكون بين الأسماء نفسها، وبين الأسماء والأفعال، ولذلك قيل في حده إنه لفظ يدل على معنى في غيره[١٥].

ويختم مستدركًا بقوله في تعريف الحرف: «فينبغي أن يزاد في حده أنه لفظ يدل على معنى في غيره من غير أن يخلف الاسم أو يقع موقعه[١٦].

وفق ما تقدم يمكن القول إن الأداة: (الحرف) وحدة من وحدات الكلام الثلاث، حيث إنها –وفق ابن رشد– لا تحمل معنى في ذاتها، ولا يمكن فهم معناها إلا إذا اقترنت باسم واسم، أو باسم وكلمة، فهو إذًا لفظ يدل على النسبة بين طرفين، وهو على أهميته، إلا أنه أضعف من الاسم، إذ لا يمكن أن يحل محله في الكلام.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفارابي عرّف الأداة بقوله: «والأداة لفظ يدل على معنى مفرد، لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده، دون أن يقرن باسم أو كلمة مثل: من، وعلى وما أشبه ذلك»[١٧].

وختامًا لهذا المبحث نعرض لما قدمه ابن رشد من تفرقة بين الكلام والقول.

الفرق بين القول والكلام:

تقدم الحديث عن الكلام وأقسامه إلى اسم، وكلمة (فعل)، وأداة (حرف)، في هذا الموضع يفرق ابن رشد بين الكلام والقول من خلال تعريف القول وعرض خصائصه وخصائص الكلام، يقول في ذلك: «القول هو لفظ دال، الواحد من أجزائه الأول، أي البسيطة، قد يدل على انفراده، على جهة الفهم والتصور، لا على جهة الإيجاب أو السلب»[١٨].

وفق ذلك فالقول يعني عددًا من الألفاظ المترابطة، كل لفظة منها تقود إلى التصور من دون إصدار حكم بالنفي أو الإثبات، بخلاف الكلام الذي ينقسم إلى اسم، وكلمة، وأداة، وكل قسم منها يختص بتعريف، وخصائص تحدد طبيعته، واستخدامه، ومدى قوته أمام صاحبه، ويضرب مثالاً توضيحيًا لتعريف القول بلفظتي الإنسان حيوان، فكل لفظة منهما مفردة تقود إلى التصور، ومن غير حكم بالسلب أو الإيجاب، وعند مقارنة القول بالكلام يظهر أن جزءًا من القول باعتباره كلمة مفردة تؤدي معنى، في حين أن جزءًا من الاسم أو الكلمة وهما قسمان من قسمة الكلام لا يؤدي كل واحد منهما معنى، وعلى ذلك يمكن اعتبار القول أعم من الكلام وشاملاً له[١٩].

وهذا ما نجده عند أرسطو، حيث يعرف القول بقوله: «وأما القول فهو لفظ دال، لواحد من أجزائه قد يدل على انفراده على طريق أنه لفظة لا على طريق أنه إيجاب»[٢٠].

ولم يغفل الفارابي تعريف القول، حيث يعرفه بقوله: «والقول لفظ مركب دال على معنى، وجزؤه دال بذاته لا بالعرض على جزء ذلك المعنى»[٢١].

ثانيا: الخاصية المنطقية للغة :

عند تتبع ما كتبه ابن رشد في المنطق من حيث مفهومه وطبيعته نجد أنه لم يعطي هذا الموضوع جزءًا كبيرًا من دراسته، فنجده في موضع يعرف المنطقي بقوله: «وأعني بالمنطقية الأقاويل الصادقة العامة التي ليست بخاصة ولا مناسبة»[٢٢].

وفق ذلك فحمله مصطلح منطقي أو منطقية على موضوع ما يقتضي أن يكون ذلك الموضوع أقاويل عامة وصادقة، وذلك باتساقها فكرًا وواقعًا، وقد سبق تعريف القول ولا حاجة إلى إعادته هنا.

وفي موضع آخر يعرف المنطقي بوصفه الشخص المشتغل بعلم المنطق حيث يقول: «إن صاحب المنطق ينظر في المفاهيم من حيث هي آلة توجه الذهن نحو التصور

لماهيات الأشياء، وينظر فيها صاحب هذا العلم من حيث هي تدل على طبائع الأشياء»[٢٣].

بناءً على ذلك فإن صاحب المنطق أو المشتغل به يجب أن يأخذ في حسبانه مهمتين أساسيتين:

١- يجب أن يهتم بدراسة الحدود أي التعريفات التي توضح مفاهيم الموضوعات المراد تعريفها حين يكون في الإمكان الوصول إلى تصورات مقبولة لها، وذلك من خلال تحديد ماهيتها.

٢- كما يجب عليه من خلال وضع المصطلحات العامة للموضوعات المراد تعريفها أن يحدد طبائع الأشياء، وبالجملة فإن المنطقي هو المشتغل بتحديد المفاهيم وصولاً إلى الماهية والطبيعة المكونة للموضوع المعرف.

أقسام المنطق:

يعرض ابن رشد أقسام المنطق كما عرضها أرسطو من قبل على النحو التالي:

١- الألفاظ من حيث كليتها وجزئيتها.
٢- المقولات.
٣- العبارة.
٤- القياس.
٥- البرهان
٦- الجدل.
٧- السفسطة.
٨- الخطابة.
٩- الشعر

نقطة أخرى يطرحها ابن رشد في صلة اللغة بالمنطق، وذلك من خلال دراسة التساوق بين اللفظ والمعنى، وعلاقتهما ببعض، من خلال صلتهما بقيمتي الصدق والكذب من خلال علاقتهما بالعالم واستعمال الناطق لهما، يقول في ذلك: «الألفاظ تشبه المعاني المعقولة في أنه كما أن الشيء ربما كان معقولاً من غير أن يتصف بالصدق والكذب، كذلك اللفظ ربما كان مفهوما من غير أن يتصف بصدق، ولا كذب[٢٤].

وفق ذلك فإن المعنى عندما يكون في حال التصور الذهني، فلا يصدر فيه حكم لا بالصدق ولا بالكذب شأنه شأن اللفظ الذي يكون في حالة الإقراد دون أن يستعمل في جملة، فلا يتصف بالصدق أو الكذب. ويتابع قائلاً: «وكما أنه ربما كان المعقول من الشيء أن يتصف بالصدق والكذب، كذلك اللفظ قد يكون ما يُفهم منه يتصف بالصدق والكذب،

والصدق والكذب إنما يلحق المعاني المعقولة والألفاظ الدالة عليها متى ركب بعضها إلى بعض، أو فصل بعضها من بعض»[٢٥].

وفق ذلك فإن المعنى المعقول واللفظ المدلول يتصفان بالصدق أو الكذب لأنهما دخلا في دائرة الاستعمال، لأن المعاني المعقولة قد ارتبط بعضها ببعض، والألفاظ المتداولة قد حُمل بعضها على بعض، وبذلك ترتبط اللغة بالمنطق، ويرتبطان بالعالم.

ويخلص ابن رشد إلى أن الاسم والكلمة شأنهما شأن المعاني المفردة غير المستعملة لا يتصفان بالصدق أو الكذب إلا إذا، وفقط إذا، اتبعنا بخبرهما ودخلا في دائرة استعمال اللغة، ويضرب مثالاً على ذلك بلفظة "العنقاء" وهي اسم مفرد لا يدل على صدق أو كذب، وإنما الحكم يلحقه في حال استعماله وارتباطه بغيره، كقولنا العنقاء موجودة، أو العنقاء غير موجودة؟[٢٦].

وفي موضع آخر يذهب ابن رشد إلى توظيف اللفظ خدمة للمعنى، حيث يرى أن المعنى ينقسم إلى قسمين:

١- معنى كلي، وهو ما يُحمل على أكثر من موضوع، ومثاله حمل الحيوان على الإنسان والفرس ... إلخ.

٢- معنى جزئي، وهو ما يدل على الفرد المشار إليه بعينه، مثل زيد وفاطمة ... إلخ[٢٧].

وهذان القسمان عند استعمالهما في اللغة لابد أن يلحقهما أحد حكمين إما موجب وإما سالب، وإما عام وإما خاص، وذلك تبعًا لاستخدام السور في القضية، إما بالكل أو بالجزء.

ويؤكد ابن رشد أن بناء قضية ما، وصياغة مصطلحاتها، راجع إلى طبيعة الموضوع الذي تعبر عنه، فالقضية الشخصية هي القضية التي موضوعها شخص مشار إليه، كقولنا زيد منطلق، زيد ليس بمنطلق، والقضية الكلية هي القضية التي موضوعها لفظ عام يندرج تحته عدد من الأفراد، مثل قولنا: كل إنسان حيوان، ويضيف أن هناك من القضايا الكلية التي لا تُسبق بسور، وهي التي أسماها القضايا المهملة مثل قولنا: الإنسان أبيض، الإنسان ليس بأبيض[٢٨].

نقطة أخرى يعرضها ابن رشد في هذا الموضوع تتعلق بمفهوم التقابل وأقسامه بين القضايا، فنجده يصوغه في الحالات الآتية:

١- **التعامل بالتضاد:** وهو ما يحصل بين قضيتين كليتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة مثل قولنا: كل إنسان أبيض ولا إنسان واحد أبيض.

٢- **التقابل بالتناقض:** وهو ما يحصل بين قضيتين في حالتين مختلفتين:

أ- بين قضية كلية موجبة وجزئية سالبة، مثل قولنا: كل إنسان أبيض، وليس كل إنسان أبيض.

ب- بين قضية كلية سالبة وجزئية موجبة، مثل قولنا: إنسان ما أبيض، ولا إنسان واحد أبيض.

٣- **التقابل بما تحت التضاد:** وهو ما يحصل بين قضيتين جزئيتين إحداهما سالبة والأخرى موجبة، مثل قولنا: إنسان ما أبيض، إنسان ما ليس بأبيض[٢٩].

وفق ما تقدم فإن مفهومي الصدق والكذب في القضايا المتقابلة سالفة الذكر يقومان على نقطتين أساسيتين:

١- الكم، وهو مكون القضية، أي موضوع القضية من حيث العموم والخصوص.

٢- الكيف، وهو حالة القضية من حيث السلب والإيجاب.

ومن المعلوم أيضًا أن القضيتين المتضادتين لا تصدقان معًا وقد تكذبان معًا، وأما القضايا المتقابلة بما تحت التضاد لا تكذبان معًا وقد تصدقان معًا، وأما القضيتان المتقابلتان بالتناقض فلا تصدقان معًا ولا تكذبان معًا.

ويتابع ابن رشد معالجته لأنواع القضايا تبعًا لحالتي الكم والكيف، ولكن هذه المرة من زاوية قسمة الكلام، فنجده يضيف نوعين آخرين تبعًا لكون المحمول كلمة (فعل) أو اسمًا وذلك على النحو الآتي:

١- القضايا الثنائية:

وهي القضايا التي محمولها كلمة (فعل)، وسميت بذلك لأنها مكونة من عنصرين: موضوع ومحمول، وهذا النوع من القضايا ينقسم إلى أربعة أقسام:

أ- الاسم المحصل والكلمة المحصلة، وذلك مثل قولنا: الإنسان يوجد.

ب- الاسم غير المحصل والكلمة غير المحصلة، وذلك مثل قولنا: لا إنسان لا يوجد.

ج- الاسم المحصل والكلمة غير المحصلة، وذلك مثل قولنا: الإنسان لا يوجد.

د- الاسم غير المحصل والكلمة المحصلة، وذلك مثل قولنا: لا إنسان يوجد.

٢- القضايا الثلاثية:

وهي القضايا التي تتكون من موضوع ومحمول كلاهما اسم بينهما رابطة (كلمة)، وذلك مثل: الإنسان يوجد عادلاً[٣٠].

هذا ما ذكره ابن رشد في هذا الخصوص، ولكن ثمة ملاحظات يمكن عرضها تتعلق بالقضايا الثنائية وقسمتها، وذلك من حيث مدى منطقيتها وعقلانيتها، فعند تأمل أقسام القضايا الثنائية سالفة الذكر نجدها في العموم قضايا، بينما نجد القضية (أ) [الإنسان يوجد] قضية عقلانية أيضًا، بينما نجد القضية (ب) [لا إنسان لا يوجد] ليست عقلانية، لأن الإنسان موجود في حين نجد القضية (ج) [الإنسان لا يوجد] فهي قضية منطقية، ولكنها ليست عقلية بحسبان أنه من غير المقبول عدم وجود الإنسان، فتلكم القضايا من (ب إلى د) قضايا منطقية وليست عقلية.

ويضيف ابن رشد نقطة أخرى تختص ببناء القضية منطقيًا ومدى صلته ببنائها اللفظي حيث يقول: «لفظ مشترك إذا حمل عليه محمول واحد يدل على معنى واحد»[٣١].

وفق ذلك فالقضية المكونة من موضوع واحد ومحمول واحد تدل على معنى واحد، وذلك تبعًا لتوظيف اللفظين في الموضوع والمحمول، ويضيف قائلاً: «وكذلك الحال في القضية التي يوجد فيها معان كثيرة بأسماء متباينة لموضوع واحد، والتي يوجد فيها محمول واحد لموضوعات كثيرة يدل عليها بأسماء متباينة إذ لم يكن المجتمع من تلك المحمولات أو الموضوعات الكثيرة معنى واحدًا»[٣٢].

وفق ذلك فإن القضية المبنية منطقيًا من موضوع ومحمول، والمعبر عنها لفظيًا باسم، أو باسم وكلمة، أو باسم وكلمة (فعل) تخضع لموضوع العلاقة بين المفهوم والماصدق، بمعنى أنه كلما كثرت ألفاظ القضية الواحدة المعبرة عن موضوع ما، أو محمول ما، فإن هذه الكثرة في حال كونها ألفاظًا مترادفة فإنها تؤدي إلى معنى واحد، أما إذا كانت هذه الألفاظ متباينة في المعنى سواء كانت معبرة عن موضوع واحد، أم محمول واحد، فإن ذلك يؤدي إلى تعدد المعاني في القضية الواحدة، وذلك يعكس مدى توظيف ألفاظ اللغة منطقيًا لتحديد المعنى، ومدى تعبيرها عن الفكر.

صلة النحو بالمنطق:

يعالج ابن رشد هذا الموضوع متحدثا عن اللغة ومنظورها المنطقي، فتجده يقدم دراسة في النحو متناولاً إياه بلغة الفيلسوف كما سيظهر، ومادة اللغوي بما يمكن التعبير عما وراء اللغة.

يبدأ دراسته بطرح وجهة نظره محددًا الهدف من تعلم النحو حيث يقول: «غرض هذه الصناعة؛ فهو معرفة أشكال الألفاظ المفردة والمركبة التي ينطق بها، أعني التي في بنيتها، ومعرفة ما يلحق هذه من الأشكال الزائدة على ذلك المعنى الكلي»[٣٣].

وفق ذلك فإن الغرض من النحو هو ضبط اللسان من الوقوع في الخطأ، وذلك بمعرفة الأشكال الكلية للألفاظ من حيث إفرادها وتركيبها، وبنيتها وما يلحق بها، وإن تلك المعرفة الكلية تيسر على الدارس لهذا العلم معرفة جزئياتها المندرجة تحتها، يؤكد ذلك بقوله: «ولما كان هذا مطلوب بالطبع من أمر الصناعات، أعني تعريف الكليات التي هي أجزاؤها بأسبابها، وصار النحاة يتكلفون من إعطاء أسباب الكليات التي يضعونها في هذه الصناعة فوق ما تحتمله الصناعة، والحق هو التوسط في ذلك»[٣٤].

بناءً على ذلك فإن ابن رشد كان على علم بالفرْق بين المعرفة الكلية في النحو ومادته الجزئية، فالمعرفة الكلية موضوعها أشكال الألفاظ وبناؤها وما يلحق بها وأقسامها، وهذا من شأن الفيلسوف أن يعرفه ويدرسه، وأما المعرفة الجزئية فهي التي تختص بمعرفة تراكيب الجمل من أسماء، وأفعال، وحروف، وما يطرأ عليها من علامات تجعلها في أحكام الإعراب والبناء، إضافة إلى أقسام كل قسم من أقسام الكلام، وهذا النوع من المعرفة هو ما يهتم به اللغويون والنحاة على وجه الخصوص، وبحسب ابن رشد فإن كثيرًا من النحاة يجدون في دراسة الجانب الفكري في النحو، أو لنقل المعرفة الكلية في هذا المجال معرفة زائدة أو ترفًا فكريًا.

وبناءً على ما سبق يخلص ابن رشد إلى أن هناك نحويْن: نحو عام، ونحو خاص، فالنحو العام هو ما يختص بدراسة قوانين الألفاظ من حيث قسمتها، وتركيبها، وبنيتها، بصرف النظر عن لغة بعينها، وأما النحو الخاص فيندرج ضمن لغة بعينها، ويضبط ألفاظها، يقول في ذلك: «وإذا تقرر هذا، فظاهر هذه الصناعة يعطي الكليات والقوانين التي جرت عادة أهل ذلك اللسان أن ينطقوا بها، إما لسان العرب وإما غيره من الألسنة»[٣٥].

ويظهر لي أن إدراك ابن رشد وإثارته لما يُعرف بالنحو العام يمثل أسبقية تُحسب له على من جاء بعده حيث ظهرت جماعة (بورت رويال) ظهر عندهم ما يعرف بالنحو الفلسفي وذلك عندما نشر (آرنو وسلو) كتابيهما: النحو العام المنطقي ١٩٩٠م[٣٦].

وأما بالنسبة للغة العربية وللناطقين بها يضيف ابن رشد غرضًا آخر لتعلم النحو يتركز في خدمة الدين الإسلامي، وتعلم العلوم، يقول في ذلك: «وأما منفعتها فبينة بنفسها،

وهو فهم كتاب الله تعالى، وفهم سنة رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وفهم جميع العلوم التي تتعلم يقول: العلمية منها والعملية، وعمل الخطب والأشعار[٣٧].

ويتابع ابن رشد معالجته الفلسفية لصلة النحو بالمنطق، فيعرض إلى موضوع النحو، ويحدده بنظرة كلية حيث يقول: «الأول: النظر في أشكال الألفاظ المفردة التي منها ابتنت، والثاني في أشكال الألفاظ المركبة، أعني التي منها ابتنت أبنية الجنسين، والثالث في أشكال هذه الألفاظ الزائدة على أشكال بنيتها[٣٨].

وفق ذلك فموضوع النحو (أي نحو) بصرف النظر عن لغة ما هو اللفظ سواءً كان مفردًا، أو مركبًا، أو مزيجًا بين الإفراد والتركيب، وذلك بما يطرأ على كل حالة من الحركات، وما يبدو عليها من تغيير في المعنى وفق السياقات التي توظف فيها.

ومن أجل ذلك فتعلم النحو ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لفهم العلوم الأخرى، ويؤكد ذلك بقوله: «من أجناس العلوم التي تراد لغيرها لا لنفسها»[٣٩]، ويضيف قائلاً: «فإن مرتبة هذه الصناعة هي أن تتعلم قبل سائر العلوم .. »[٤٠].

وفي موضع آخر يطرح ابن رشد تساوقًا بين علمي المنطق والنحو بمنهجية قبلية مفارقة، يقول: «العلوم صنفان: علوم مقصودة لأنفسها، وعلوم ممهدة للإنسان في تعلم العلوم المقصودة لنفسها، وهذه إما أن تستمد منه الألفاظ التي ينطق بها، وإما أن تستمد منه المعاني التي ينظر فيها حتى لا يعرض له في الجنس غلط»[٤١].

وفق ذلك فالعلوم قسمان قسم يُتعلم لذاته، وهو علم المنطق، وقسم آخر يُتعلم لغيره وهو علم النحو؛ فعلم المنطق موضوعه الفكر، وعلم النحو موضوعه اللفظ، وكلا العلمين مقومًا لموضوعه، فالمنطق يضبط الفكر، ويحدد له العمليات التي بمقتضاها يتم تجنب الوقوع في الغلط قدر الإمكان، وعلم النحو بضبط الألفاظ، ويضع القواعد التي بمقتضاها يتجنب الوقوع في اللحن قدر الإمكان، فهما إذن إطاران مرجعيان ومنهجان متكاملان لا غنى لأحدهما عن الآخر.

ومما يدل على ذلك أنه عندما تعرض لدراسة المناهج المستعملة في تعليم النحو لم يغفل ذكر الحدود، والرسوم، والتمثيل والقياس، والاستقراء وعدا ذلك من الوسائل في تعليم النحو، يؤكد ذلك بقوله: «وأما التعليم المستعمل في هذه الصناعة فهو التعليم الذي يكون باستعمال الحدود، والرسوم، والتمثيل، واستعمال المقاييس التي تعطي أسباب الأمور الكلية الموضوعة فيها، وهي التي صح وجودها بالنقل عن العرب أو باستقراء كلامهم»[٤٢].

وختامًا لما تقدم يعرض ابن رشد لموضوع التعريف كونه وسيلة مهمة لعلم النحو، فالموضوعات المبهمة المراد فهمها يجب أن تُسبق بطرح الأسئلة كأن نشير إلى شيء، ونقول ما هو؟ أو أي شيء هو؟

ومن خلال الأجوبة يتضح للسامع ما إذا كانت هذه الأجوبة فصلاً للموضوع المراد تعريفه، ويكون بذلك حدّا له أو صفات زائدة عنه، وبذلك يكون رسمًا له، يؤكد ذلك بقوله: «وهذا القول إن كان من صفات تدل على الشيء نفسه سماه قوم حدّا، وإن كان من صفات زائدة على الشيء نفسه سُمي رسمًا، وتصور هذا ضروري في هذه الصناعة»[٤٣].

ومما يجدر طرحه في هذا الموضع رأي ابن رشد وتفريقه بين حرفي السلب والعدل، يقول في ذلك؛ «فإن حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل، ولا حرف العدل يقوم مقامه، إذ كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئا غير الذي يرفعه الآخر»[٤٤].

حيث يتعلق دور حرف السلب في تغيير الحكم في القضية، يقول في ذلك: وذلك أن حرف السلب في ذوات الأسوار إنما يرفع الحكم الكلي الذي تضمنه السور الكلي، أو الحكم الجزئي الذي تضمنه السور الجزئي»[٤٥].

وأما حرف العدل فتوظيفه في القضية يتعلق برفع الموضوع أو رفع المحمول، وهو المفهوم من قوله: «وأما حرف العدل فإنما يرفع الموضوع الكلي أو المحمول الكلي، لا الحكم الكلي»[٤٦].

نتائج البحث:

ومما تقدم طرحه نقف على جملة من النتائج يمكن صياغتها على النحو التالي:

١- يظهر اهتمام ابن رشد ووعيه بموضوع صلة اللغة بالمنطق، فقد كان محللاً لهما من حيث التعريف، والمنهج، والغاية، ومكانة كل واحد منهما من صاحبه، فقد اعتبرهما متكاملين، يؤثر ويتأثر كل واحد منهما بالآخر.

٢- كما اعتبر ابن رشد اللغة موضوعا للمنطق، وأن تعلم النحو يعد مدخلاً لفهم العلوم الأخرى.

٣- كان ابن رشد على وعي بالتساوق بين اللفظ والمعنى وعلاقتهما ببعض، وبحث في صلتهما بمفهومي الصدق والكذب من خلال علاقتهما بالعالم، واستعمال الناطق لهما.

٤- إدراكه لمدى أهمية توظيف ألفاظ اللغة منطقيًا لتحديد المعاني ومدى تعبيرها عن الفكر.

٥- عد ابن رشد تعلم النحو ضرورة لخدمة النص الديني، وفهم العلوم النظرية والعملية، بحيث يعد كتابه "الضروري في صناعة النحو" إضافة رفيعة في الفكر اللساني العربي.

توصية:

ختامًا أوصي بضرورة دراسة وبحث الفكر اللساني لدى فلاسفة المسلمين؛ وعده جزءًا من فلسفة اللغة.

الهوامش

(*) هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد، ولد سنة ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م، عُرف عند العرب Averroes واشتهر باسم ابن رشد الحفيد، اشتغل بالفلسفة والطب والفلك والفيزياء.

نشأ في أسرة من أكثر الأسر وجاهة في الأندلس ودرس الفقه على المذهب المالكي، والعقيدة على المذهب الأشعري، ويعد ابن رشد من الفلاسفة الذين دافعوا عن الفلسفة، وصححوا الفهم لنظريات أفلاطون وأرسطو، وأقبل على تلخيص وشرح أعمال أرسطو تلبية لرغبة الخليفة الموحدي ابن يعقوب يوسف. تعرض لمحنة في آخر حياته، حيث اتهمه علماء الأندلس والمعارضون له بالكفر والإلحاد، ثم أبعده أبو يوسف يعقوب إلى مراكش، وتوفي فيها سنة ٥٩٠هـ – ١١٩٨م.

للمزيد انظر:

- ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: عامر النجار، د. ط (الهيئة المصرية العامة للكتابة القاهرة، د. ت).
- محمد عابد الجابري: ابن رشد سيرة وفكر، ط ١ (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م)، ص ٢٩.
- عاطف العراقي: الفيلسوف ابن رشد ومستقبل الثقافة العربية، ط١ (دار الرشاد، القاهرة ٢٠٠٠م)، ص ٣٨٧ إلى ص ٣١٦.
- عبد الرحمن التليلي: ابن رشد في المصادر العربية، ط١ (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢م)، ص ص ٢٠١ – ٢١٧.
- عباس محمود العقاد: نوابغ الفكر العربي ابن رشد، د، ط (دار المعارف، الإسكندرية، د.ت)، ص ١٨.
- Dominique Urvey: Ibn Rush translated by Olivia Stewart (American University, Cairo Press, 1993), PP. 29 - 38.

(١) ابن رشد: تلخيص كتاب العبارة، تحقيق وتعليق: محمد سليم سالم، د. ط (مطبعة دار الكتب، الإسكندرية، ١٩٧٨م)، ص ١٠٨، وانظر: ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر، تحقيق: تشارلس بترورث، أحمد عبد المجيد هريدي، د. ط (البيئة المصرية العامة للكتاب بالتعاون مع مركز البحوث الأمريكي بمصر، ١٩٨٤م)، ج٩، ص ١٢.

وانظر أيضًا: ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، تحقيق ودراسة: منصور علي عبد المسيح، ط١ (دار الصحوة، القاهرة، ٢٠١٠م)، ص ١٠٥.

(٢) أرسطو: كتاب العبارة، نقل: إسحق بن حنين، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، د. ط (مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٨م).

وانظر أيضًا:

Deborah, K. W., Modrak: Aristotale's Theory of Language and Meaning (Cambridge University Press, United States of American, 2001), p. 43.

(٣) الفارابي: كتاب العبارة، تحقيق: محمد سليم سالم، د. ط (مطبعة دار الكتب، مصر، ١٩٧٦م).

(٤) ابن رشد: تلخيص العبارة، تحقيق: جيرار جيهامي، ط١ (دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٢م).

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٦) انظر: ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، تحقيق ودراسة: منصور علي عبد السميع، ط١ (دار الصحوة، القاهرة، ٢٠١٠م).

(٧) ابن رشد: تلخيص كتاب العبارة، ص ٢٧.

(٨) أرسطو: كتاب العبارة، ج١، ص ٦١.

وانظر أيضًا:

Deborah, K. W., Modrak: Aristotale's Theory of Language and Meaning, p. 44.

(٩) الفارابي: كتاب العبارة، ص ٧.

(١٠) ابن رشد: تلخيص كتاب العبارة، ص ٢٧، ٢٨، وانظر أيضًا: ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، ص ١٠٦.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٣) ابن رشد: تلخيص كتاب العبارة، ص ٣٤.

(١٤) ابن رشد: المقدمات في الفلسفة، تحقيق: أسعد جمعة، د. ط (مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠١م، ص ١٨.

(١٥) ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، مصدر سابق، ص ١٠٦.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(١٧) الفارابي: كتاب العبارة، ص ٧.

(١٨) ابن رشد: تلخيص كتاب العبارة، ص ٤٠.

(١٩) انظر: المصدر السابق، ص ٤١، وانظر أيضًا: ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، مصدر سابق، ص ١٢٠، وانظر كذلك ابن رشد: تلخيص كتاب الشعر، مصدر سابق، ج٩، ص ١١٢ – ١١٣.

(٢٠) أرسطو: كتاب العبارة، مصدر سابق، ج١، ص ٦٣.

(٢١) الفارابي: كتاب العبارة، مصدر سابق، ص ١٦.

(٢٢) ابن رشد: كتاب السماع الطبيعي، تحقيق: جوزيف جورج، د. ط (المعهد الأسباني العربي للثقافة، مدريد، ١٩٨٣م)، ص ٢٥٠.

(٢٣) جيرار جهامي: موسوعة مصطلحات ابن رشد الفيلسوف، ط١ (مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م)، ص ٥٦٧.

(٢٤) ابن رشد: تلخيص كتاب العبارة، مصدر سابق، ص ١٥.

(٢٥) المصدر السابق، ص ١٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ص ١٦، ١٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ص ٥٦، ٥٧.

(٢٩) انظر المصدر نفسه، من ص ٥٨ : ٦٤.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ص ٩٢، ٩٣.

(٣١) المصدر نفسه، ج٣، ص ١١١.

(٣٢) المصدر نفسه، ج٣، ص ١١١.

(٣٣) ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، مصدر سابق، ص ٩٧.

(٣٤) المصدر السابق، ص ٩٧، ٩٨.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٣٦) انظر: عبد الرحمن بدوي: المنطق الصوري والرياضي، ط٢ (مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٣م)، ص ٣٨.

(٣٧) ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، مصدر سابق، ص ٩٨.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٤٠) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٤١) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٤٤) ابن رشد: تلخيص كتاب العبارة، ص ١١١.

(٤٥) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٤٦) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

ثبت المصادر والمراجع

١- أرسطو: كتاب العبارة، نقل: إسحق بن حنين، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، د. ط (مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٨م).

٢- ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: عامر النجار، د. ط (الهيئة المصرية العامة للكتابة القاهرة، د. ت).

٣- جيرار جهامي: موسوعة مصطلحات ابن رشد الفيلسوف، ط١ (مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م).

٤- ابن رشد: تلخيص كتاب السفسطة، تحقيق وتعليق: محمد سليم سالم، د. ط (مطبعة دار الكتب، الإسكندرية، ١٩٧٨م).

٥- -----: تلخيص كتاب الشعر، تحقيق: تشارلس بترورث، أحمد عبد المجيد هريدي، د. ط (البيئة المصرية العامة للكتاب بالتعاون مع مركز البحوث الأمريكي بمصر، ١٩٨٦م).

٦- -----: تلخيص العبارة، تحقيق: جيرار جيهامي، ط١ (دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٢م).

٧- -----: تلخيص كتاب العبارة، تحقيق وتعليق: محمد سليم سالم، د. ط (مطبعة دار الكتب، الإسكندرية، ١٩٧٨م).

٨- -----: الضروري في صناعة النحو، تحقيق ودراسة: منصور علي عبد المسيح، ط١ (دار الصحوة، القاهرة، ٢٠١٠م).

٩- -----: كتاب السماع الطبيعي، تحقيق: جوزيف جورج، د. ط (المعهد الأسباني العربي للثقافة، مدريد، ١٩٨٣م).

١٠- -----: المقدمات في الفلسفة، تحقيق: أسعد جمعة، د. ط (مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠١م.

١١- عاطف العراقي: الفيلسوف ابن رشد ومستقبل الثقافة العربية، ط١ (دار الرشاد، القاهرة ٢٠٠٠م).

١٢- عباس محمود العقاد: نوابغ الفكر العربي ابن رشد، د، ط (دار المعارف، الإسكندرية، د.ت).

١٣- عبد الرحمن بدوي: المنطق الصوري والرياضي، ط٢ (مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٣م).

١٤- عبد الرحمن التليلي: ابن رشد في المصادر العربية، ط١ (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢م).

١٥- محمد عابد الجابري: ابن رشد سيرة وفكر، ط ١ (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م).

16- Deborah, K. W., Modrak: Aristotale's Theory of Language and Meaning (Cambridge University Press, United States of American, 2001).

17- Dominique Urvey: Ibn Rushd, translated by Olivia Stewart, (American University, Cairo Press, 1993).